السيان الاقتصادي الاردني اعتماده بتأمين التمويل من الخارج على شكل « مساعدات » و « اعانات » وقروض تمويلية خارجية من الدول الامبريالية وتحديدا من الولايات المتحدة الامريكية . وتمثل هذه الاموال المصدر الرئيسي للموازنة الاردنية وبالتالي المصدر الرئيسي للانفاق . لذا فان الاقتصاد الاردني يعتمد بصورة اساسية على التمويل الامبريالي .

بلغت تقديرات رؤوس الاموال الاجنبية الامبريالية حسب مشروع الموازنة لعام ٧٢/ ١٩٧٣ ما قيمته ٣٦،٣٥٠،٠٠٠ دينار اردني موزعة كالآتي : ٢١،٤٢٥،٠٠٠ دينار قيمة المساعدات المالية الامريكية و ١٤،٩٢٥،٠٠٠ دينار اردني قيمة القروض والمساعدات الفنية الاقتصادية الخارجية . يمثل هذا المبلغ ما نسبته نحو ٣٠ ٪ من مجموع الواردات المالية المحتملة بمشروع الموازنة والبالغة قيمته ١٢٤،٨٦٠،٠٠٠ دينار . الا ان هذا المجموع يتضمن في تقديره احتمالات تحصيل المساعدات الكويتية البالغة ٣٢،٥٦٠،٠٠٠ دينار المجمدة منذ هجمة ايلول والمتوقع حسب التقديرات استمرار توقفها خلال العام القادم كما يتضمن مبلغ ٤٠،٠٠٠،٠٠٠ دينار واردات محلية . وبذا تمثل المساعدات الخارجية من الايرادات شبه مؤكدة التحصيل ما يوازي ٤٠ ٪ من الايرادات الاجمالية بالاضافة للمعونات السرية غير المنشورة . ولعبت هذه الاموال دورا هاما في توجيه الاقتصاد الاردني على امتداد الفترة الماضية ، فقد فرضت الشروط الامبريالية توجيه الانفاق المالي نحو القطاعات غير المنتجة ، والتي لا تزيد من قدرة المجتمع على الانتاج فشكل الانفاق في معظمه مدفوعات (رواتب الجيش والامن العام وشراء المعدات العسكرية) ـ بهدف قمع الحركة الوطنية الفلسطينية الاردنية ـ حيث بلغت تقديرات مخصصات القوات المسلحة والامن العام والتزامات القروض العسكرية ٤٣،٥ ٪ من اجمالي تقديرات الانفاق في مشروع الموازنة ١٩٧٣/٧٢ اي ما قيمته ٥٤،٤٧٥،٠٠٠ دينار اردني . كما تم توجيه كامل القروض والمساعدات الفنية الاقتصادية الخارجية والبالغة ١٤،٩٢٥،٠٠٠ دينار اردني نحو المشاريع الانمائية (المشاريع غير الانتاجية محطات الاقمار الصناعية ، تجميل مدينة العقبة ، مطار العقبة ، طرق غير زراعية ، المدينة الرياضية .. الخ) ، وتخصيص مبلغ ٢٦،٤٢٨،٠٠٠ دينار للخدمات المدنية و ١٨،٩٧٧،٠٠٠ دينار للنفقات الرأسمالية ، و ١٠،٠٥٥،٠٠٠ للاغاثة والصمود والتعويضات .

ان هذا التوجيه لبنود الانفاق الذي فرضته الامبريالية كان عاملا مساعدا رئيسيا في تحقيق أهدافها التآمرية ضد الحركة الوطنية من خلال الحكومة الاردنية وأدواتها القمعية التي تولت عملية ضرب حركة الجماهير الوطنية وحماية المصالح الامبريالية في البلاد والتآمر على القضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين ، كما كانت عاملا اساسيا في تحويل المؤسسة العسكرية الاردنية الى مؤسسة اقتصادية كبيرة وبديلة ومنافسة للمؤسسات الانتاجية المحلية . فاستوعبت المؤسسة العسكرية العدد الاكبر من قوى العمل في البلاد وباتت مصدر التمويل شبه الوحيد للعديد من العائلات الاردنية(٤) وارتبط بها قطاع هام من السكان وبنسبة كبيرة سكان الريف والبادية . وتحقق الامبريالية هدفا مزدوجا في تشجيعها بناء المؤسسة العسكرية الاردنية ، وجهه الاول توفير اداة قمع الحركة الوطنية في الاردن وتمرير سياساتها في المنطقة بالتالي ، والوجه الاخر الحفاظ على مصالحها واستثماراتها في المناطق المجاورة للاردن (السعودية واسرائيل) امام اخطار قيام اي وضع ثوري في الاردن . فالامبريالية الامريكية لا تنظر للاردن كموقع للاستثمارات الامبريالية الكبيرة ، بقدر ما ترى فيه موقعا عسكريا استراتيجيا لحماية مصالحها في المنطقة . ومن هنا يمكن تفسير العناية الزائدة في بناء المؤسسة العسكرية وتزايد الامتيازات المادية والمعنوية وارتفاع رواتب الجيش والامن العام(٥) .